دواعي ومظاهر التكامل الإقليمي الاقتصادي في أفريقيا

الأستاذ: عصموني خليفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة

الملخص

إن التكامل الاقتصادي الإقليمي يعد أحد الظواهر التي هي محل الدراسة والاهتمام في الوقت الحالي نظرا لما له من الأهمية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي ورفاهية الشعوب، وقد أولت الدول الإفريقية اهتماما بهذا الحل نظرا لما تعانيه من تدهور الأوضاع الاقتصادية وخاصة من خلال المنظمات الإفريقية الفرعية، وهذا ما سنحاول التعرض له، لكن كان لزاما قبل ذلك التعرض بصفة سريعة للإطار النظري للتكامل الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: التكامل، الإقليم، الاقتصاد، المنظمات الفرعية،إفريقيا، العلاقات الدولية،المصالح، التنمية

مقدمة:

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى واندلاع الحرب العالمية الأولى نحو نمط جديد من التنظيم الدولي، القائم على تفعيل العلاقات البينية وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية، بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي.[1]

فإن اعتبرت الأحلاف والتكتلات العسكرية أول لبنة في بناء التنظيم الدولي، فقد أطلق على العصر الذي نعيش فيه عصر التكتلات الدولية، ويعتبر مصطلح التكتلات أوسع لغة ومضمونا من مصطلح الأحلاف، فكل تكتل حلف وليس العكس دلك لان التكتلات تمتد لتشمل جميع مجالات الحياة.[2]

لكن ظاهرة التكامل الدولي لم تجدب انتباه علماء العلاقات الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، و لم تعرف رواجا كبيرا في الأوساط الأكاديمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بعد أن أصبح تحقيق السلم الدولي ورفاهية الشعوب تقوم على أسس جديدة في العلاقات الدولية وأصبحت أولوية المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأمنية والسياسية.[3]

ذلك أنه في منتصف القرن العشرين عرف العالم تحولات مهمة أثرت على أساليب تنظيم العلاقات فيما بين الدول، فقد أعقب الحرب العالمية الثانية إجماع عالمي على رفض اعتماد الصراع المسلح أداة لتحقيق المطامع وظهرت مبادئ أصبحت شائعة كالسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، كما أصبحت فكرة الاستعمار المباشر فكرة مرفوضة وظهرت نزاعات الاستقلال في مختلف بقاع العالم، مما دفع إلى الاتجاه نحو تحقيق وحدة سياسية تجعل الدول المتقدمة في غنى عن اللجوء إلى الصراع المسلح باتساع مساحة المصالح المشتركة بينها، في حين أن الدول الصغيرة الحديثة الاستقلال تمكنها الوحدة من التخلص من الاستعمار.[4]

فظهرت عدة دراسات لظاهرة التكامل(خاصة في صورة التكامل الاقتصادي) كوسيلة للاندماج ومنع الصراعات والحروب، وقد ساهمت التجربة الأوروبية وغيرها من التجارب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في

منح المتخصصين مخبرا لمعاينة الافتراضات والنتائج المتعلقة بقضية التكامل[5]، ومن ذلك مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) عام **1949**، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (لافتا) عام **1957**، وفي غرب أوروبا السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بموجب معاهدة روما عام **1957**، كما اهتمت الدول النامية بالتجمع الاقتصادي الإقليمي فوقعت معاهدات من بينها معاهدات دول أمريكا اللاتينية في سنوات**1958،1960،1961** خاصة بإنشاء سوق مشتركة لأمريكا الوسطى، وفي الوطن العربي وقعت الدول العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية سنة **1957** والسوق العربية المشتركة عام **1964**.[6]

وقد أكدت نصوص السياسة الدولية على أن التعاون والتكامل يكون في مجالات عديدة اقتصادية وثقافية ومالية وتكنولوجية، لكن أصبحت قضية التنمية الاقتصادية مند نهاية الحرب العالمية الثانية المشكلة الأساسية للبلدان المتخلفة والقضية الأكثر تدولا في المؤتمرات، وقد ارتبط التكامل والتعاون الاقتصادي بالتنمية ارتباطا وثيقا باعتبارها أحد الأساليب الهامة للإسراع بالتنمية الاقتصادية[7]، فأصبحت التكتلات الاقتصادية من سمات القرن العشرين حيث أخذت بها مختلف دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، مما دعى بعض كاتبي الأدب الاقتصادي ومن بينهم فول اندك**Faul Andic** أن يطلق على منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية.[8]

فاتجهت معظم دول العالم إلى تبني سياسات الإصلاح والتحرير والانفتاح الاقتصادي، فعرف العالم اتجاها قويا لتحرير التجارة الدولية الذي يتخذ صورا عديدة أهمها التحرير بصورة غير تمييزية سواء من جانب الدولة وحدها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة أو التحرير متعدد الأطراف الذي ينشأ بمقتضى اتفاقيات، لكن الوقت الحالي يشهد تزايدا واضحا لتراجع التحرير الاقتصادي في صورته غير التمييزية وتزايد اتفاقيات التكامل الإقليمي ودخول الدول سواء المتقدمة أو النامية في تكتلات إقليمية، فخلال الفترة من عام **1995** إلى عام **2003** بلغ عدد اتفاقيات التكامل الإقليمي الجديدة المقامة **194** اتفاقية بمتوسط سبعة اتفاقيات في كل عام وذلك مقارنة بثلاثة اتفاقيات كمتوسط سنوي للفترة من عام **1948** حتى عام **1994**.[9]

وقد سارت دول القارة الإفريقية على نهج بقية الدول فاعتبرت التكامل الاقتصادي الإقليمي أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية نظرا لما يوفره من مزايا، فظهرت منظمات إفريقية فرعية عديدة في القارة تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بدرجات مختلفة ووفق مراحل زمنية مختلفة، وقد ساهم في دلك عدة معطيات ترتبط في معظمها بوضع القارة الإفريقية الموروث عن الاستعمار زيادة على المستحدثات في الساحة الدولية خاصة في المجال الاقتصادي.

فما هي أهم صور التكامل الإقليمي الاقتصادي في المنظمات الفرعية بالقارة الإفريقية؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل لابد من التطرق أولا إلى مفهوم التكامل الإقليمي ودوافعه وأشكاله، لنتعرض بعدها إلى المنظمات الإفريقية الفرعية ومعالجتها لقضايا التكامل.

المبحث الأول:الإطار النظري للتكامل الإقليمي

قد أثبتت التطورات والأحداث الاقتصادية التي يمر بها العالم أن الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة وسواء كانت اشتراكية أو رأسمالية لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن بعضها البعض فاتخذت إجراءات للارتباطات الإقليمية بينها، وقد يشمل التكامل الإقليمي دولا متقدمة فقط مثل الاتحاد الأوروبي ،أو الدول النامية فقط مثل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، أو يضم دولا متقدمة ونامية معا مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية "النافتا"[10] فما هو مفهوم الكامل الإقليمي؟

1- مفهوم التكامل الإقليمي

يعرف الأمريكي **أرنست هاس A.Haas** التكامل بكونه "العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"[11]،وعرف **كارل دويتش Karl Deutsh** وهوأحد الآباء المؤسسين لنظرية التكامل الحديثة التكامل بأنه"انجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم".

بينما عرفه **ليون ليندبرغ** بأنه"العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسة باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة أو هو العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد".[12]

أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فهناك من انطلق في تعريفه من أصل الكلمة اللاتينية **Integrates** والتي تعني التكميل أو التمام أو الكل، وعرفوا التكامل بأنه تلك العملية التي يمكن بواسطتها إيجاد أو تكوين الكل بتجميع أو إضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض، فيعني التكامل تجميع لأجزاء في شكل جديد وإزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية في دول مختلفة (إزالة التمييز بين الاقتصاديات الوطنية) وذلك لتحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على مستوى إقليمي.[13]

وقد عرفه **Alagraa** بأنه" إزالة كل صور التمييز التجاري بين الاقتصاديات المشتركة في التكامل مع إقامة بعض العناصر التعاون والتنسيق بينها"وعرفه **وينترز Wenters**" أنه عملية تخفيض الحواجز التجارية بين مجموعة من الدول والتي ليس بالضرورة أن تقع في ذات الإقليم الجغرافي فيجعل السمة الأساسية المميزة للتكامل الإقليمي هي تحرير التجارة ولكن بصورة تفضيلية حيث يكون التحرير بالنسبة لبعض الدول دون غيرها" أما **تنبرجن Tinbergen** فعرفه على أنه "خلق الهيكل المناسب للتجارة الدولية بين الدول الأعضاء حيث تزال كل العوائق المصطنعة بين هذه الدول مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد".[14]

وبالتالي قد ميز بين التكامل السلبي والدي يقوم على استبعاد أي قيد على عملية تحرير التجارة، وبين التكامل الايجابي القائم على إدخال تعديلات مؤسسية وخلق أخرى جديدة لتحقيق أهداف الاتحاد وهذا التمييز يطلق عليه أيضا التكامل السطحي والتكامل العميق.

وهناك من يرى أن التكامل الاقتصادي له مفهوم خاص بالدول النامية، إذ يهدف إلى إحداث التوافق الدائم والمستمر ما بين الموارد والإمكانيات الخاصة بالكيانات والبلدان المتكاملة ومتطلبات التنمية فيها، بما يؤدي إلى توفير المناخ المناسب لدفع عجلة النمو والإسراع بها وتهيئة الفرص لعوامل الإنتاج المختلفة من أجل دفع اقتصاديات البلدان إلى مرحلة النمو وتحقيق الرفاهية في إطار من التخطيط العملي المناسب فهو يراعي الظروف والأهداف والأساليب المتبعة من أجل الوصول إلى التنمية[15].

2-أشكال التكامل الاقتصادي

حتى يتمكن المرء من ألقاء صورة متكاملة ومترابطة لظاهرة التكامل لا بد من التعرض إلى أنواع التكامل بصورة سطحية لأن مجال الدراسة سوف يركز على أشكال التكامل بالنسبة للتكامل الاقتصادي باعتباره أحد أنواع التكامل.

أ-التكامل السياسي

يعرفه إرنست هاس "العملية التي يقتنع من خلالها الفاعلون السياسيون في أنظمة سياسية عديدة ومختلفة أن يغيروا ولاءاتهم وتوقعاتهم وأنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تملك مؤسساته القدرة على إصدار التشريعات التي تسري في تلك الأنظمة"[16].

ب-التكامل الاقتصادي

هناك من اعتبره إلغاء للتمييز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دول وطنية مختلفة ويدرك التكامل من خلال مستويين مختلفين:

1- مستوى التكامل القومي وهو يهتم بشروط أو بعمليات التكامل في داخل وحدة سياسية واحدة، فالتكامل الاقتصادي القومي هو الذي يحدث على نطاق الدولة مثل تكوين الولايات المتحدة الأمريكية عام**1865**.

2- مستوى التكامل المتعدد سواء كان التعدد إقليميا وهو الذي يكون على مستوى مجموعة من الدول، أما إذا كان على مستوى دول العالم فهو التكامل الدولي(عالميا) مثل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.[17]

أما بالنسبة إلى درجات ومراحل التكامل الاقتصادي (أشكاله) فتتعدد مراحل التعاون الاقتصادي والأشكال التي يأخذها التكتلات الاقتصادية الدولية وهي كالتالي:

- **نظام التفضيل:** يتم هذا النظام عن طريق عقد اتفاقيات تمنح مزايا وتسهيلات جمركية للدول المتعاقدة لا تستفيد منها الدول الأخرى، وفي هذا النظام لا تزال القيود المفروضة تماما إنما يتفق على تعريفة أفضلية، ويرى البعض أن نظام التفضيل لا يندرج تحت أشكال التكتلات الاقتصادية حيث لا يشكل تكتلا متماسكا بل يرتب تبادل منتجات معينة سبق أن عقدت اتفاقيات بشأنها مع دول أخرى.[18]

-**المنطقة التجارية الحرة:** وتعني إزالة التعريفة الجمركية وغيرها من القيود أمام التجارة بين الدول المشتركة في هذا النظام مع احتفاظ كل دولة منها بسياستها الخاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء، ومن أمثلتها منطقة التجارة الحرة لدول أمركا الشمالية"النافتا" التي دخلت حيز التنفيذ عام **1994** فيحتفظ كل بلد بالتعريفة الخاصة بالنسبة للغير وقد تكون هذه المنطقة الحرة مقصورة على بعض المنتجات دون البعض الأخر.

وتقوم الدول بوضع اتفاقية تبني قواعد المنشأ التي تحدد الشروط الواجب توافرها في السلعة لإكسابها صفة المنشأ الوطني للدولة المصدرة، بحيث لا تتمتع السلعة بميزة الإعفاء الجمركي إلا في حالة انطباق قواعد المنشأ عليها، ودلك لمواجهة ظاهرة التسلل التجاري والتي تعني دخول السلع إلى الدولة العضو ذات التعريفة الجمركية الأقل ثم إعادة تصديرها إلى باقي دول منطقة التجارة الحرة[19].

-**الاتحاد الجمركي:** إضافة إلى إزالة العوائق أمام التجارة الداخلية تختار الدول الأعضاء تعريفة مماثلة في تجارتها مع الأطراف الأخرى من غير الدول المشتركة في النظام، أي يتم توحيد السياسات التجارية لها اتجاه العالم الخارجي، ومن أمثلة الاتحاد الجمركي بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ(البنلوكس) الذي أقيم عام **1948** ثم أصبح الجماعة الاقتصادية الأوروبية بانضمام ألمانيا وفرنسا وايطاليا عام **1958**.

-**السوق المشتركة:** وهي صورة متقدمة من صور التكامل الاقتصادي حيث تتفق الدول الأعضاء فيما بينها إلى جانب الاتحاد الجمركي على إزالة أية حواجز تعوق حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل-رأس المال-التكنولوجيا)، إذ يتم تحركها بين الدول المشتركة في نفس النظام دونما عوائق ومن أمثلة السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية "المركوسور" والاتحاد الأوروبي.[20]

-**الوحدة الاقتصادية** (التكامل الاقتصادي الكامل): وهو الذي يضيف إلى كل ما سبق توحيد للمؤسسات والسياسات الاقتصادية وتشمل أيضا اختيار نظام نقدي مشترك (وجود عملة موحدة)، فيتم تكوين سلطة مركزية إلى جانب تحرير حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسات التجارية تجاه العالم

الخارجي، تكون مهمتها هي تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء مثل تعميق الاتحاد الأوروبي عام **1999** ليشمل اتحاد اقتصادي بعملة موحدة.[21]

تعتبر الثلاثة أشكال الأولى هي أكثر أشكال التكامل الإقليمي انتشارا في الواقع العملي لأنها أقل تعقيدا، فلا تتطلب سوى إزالة الحواجز على حركة السلع فقط أو على كل من السلع وعناصر الإنتاج، وبالتالي يترتب عليها تنازل بسيط نسبيا عن السيادة الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء على عكس الاتحاد الاقتصادي الذي يتطلب انتقال هذه السيادة إلى جهة عليا مركزية.

3-دوافع التكتل الاقتصادي الإقليمي

إن التكامل هو وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف السياسية ولاقتصادية وليس هو هدفا بحد ذاته، ويرتبط التعاون الاقتصادي بالنظم الاجتماعية والسياسية السائدة لدى الدول الأعضاء لأن التقارب الاقتصادي-في رأي البعض- يكون نتيجة تقارب في النظم الاجتماعية والسياسية بين الدول وقد يتحقق عن دلك اندماج سياسي بالفعل ،لذلك أصبح من المهم تحديد الأسباب التي أدت إلى هذا الانتشار السريع لاتفاقيات التكامل الإقليمي في بلدان العالم على اختلاف مستوياتها ونظمها الاقتصادية.

أ- الدوافع السياسية للتكامل

تتعدد الأسباب السياسية الداعية لانتهاج الدول لسياسة التكامل الاقتصادي نذكر منها:

- تجنب خطر الصراع السياسي والعسكري بين الدول الأعضاء وجعله مستحيلا من الناحية الواقعية، فيستهدف التكامل تحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة وبما أن المجتمع الدولي يعاني من نزاعات وحروب ففي محاولة للتخفيف من حدة تلك الصراعات والحروب أو القضاء عليها اقترح التكامل[22]*، لأن من خلال تشجيع التبادل التجاري وتعميق وتشابك العلاقات الاقتصادية والمفاوضات في الشؤون التجارية تزداد الثقة بين الدول المتفاوضة، فقد استهدفت إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام **1951** حقن الصراعات التي كانت سائدة أنداك بين فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، وساهمت المركوسور في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل، ويعتبر التكامل الاقتصادي في بعض الحالات تمهيدا لإقامة تكامل سياسي وبالتالي تنخفض احتمالات حدوث خلافات سياسية.

وهناك من يرى أن الدول المتقدمة اقتصاديا تمهد لإقامة تكتلات اقتصادية تحقق لها الهيمنة والسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي على غرار التكتلات العسكرية والأحلاف، وأن إقامة تكتلات اقتصادية قد تكون من اجل إضفاء الشرعية على علاقات الأعضاء في التكتلات العسكرية المزمع إقامتها فيتم التمهيد للأحلاف والتكتلات العسكرية من خلال مدخل اقتصادي.[23]

- زيادة القدرة التفاوضية للدول الأعضاء ويظهر ذلك خاصة في الاتفاقيات التي تنص على توحيد السياسات الخارجية تجاه الدول غير الأعضاء، إذ تمكن الدول الأعضاء من مواجهة العالم الخارجي كبائع أو مشتر واحد، وبالتالي على الدول الأعضاء التفاوض كمجموعة ومن تم يكون لها قوة سوقية اكبر وقدرة أشد على التأثير لذلك يظهر هذا الأثر في شكل الاتحاد الجمركي ولا ينشأ في مناطق التجارة الحرة.

فالدول يزداد وزنها في السياسة العالمية بازدياد قوتها الاقتصادية، وهو لا يتحقق إلا بضم موارد هذه الدول وزيادة الترابط الاقتصادي فيما بينها،حتى تكون قادرة على مجابهة أي استغلال أو مساس بسيادتها والتعامل مع الدول أو التكتلات الأخرى معاملة الند بالند على أساس من النفع المتبادل لا على أساس من الاستغلال.[24]

وان كان الأمر هو صعب التحقيق بالنسبة للدول النامية لأنها تفتقد إلى الموارد البشرية والمادية (مالية/خبرة) التي تتطلبها العملية التفاوضية، لكن قد يؤدي انضمامها إلى تكامل معين إلى تخفيض تكلفة التفاوض وزيادة

التواجد في المفاوضات متعددة الأطراف مثل مجموعة الكاريبي **Caricom** فمثلت أداة سياسية للتفاوض المشترك للأعضاء مع الدول الكبرى والتكتلات الأخرى مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

-استخدام التكامل الإقليمي كآلية لضمان وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل جلب الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال توفير الثقة في جدية ومصداقية الإصلاحات، وهذا قد يوفر الانضمام إلى التكامل الإقليمي بما يتضمنه من التزامات عديدة، فمثلا هدفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك عند إقامة النافتا إلى ضمان وفاء المكسيك بالتزاماتها فيما يخص سياسات الإصلاح الاقتصادي لرفع معدلات النمو ومستوى المعيشة والحد من الهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونفس الأمر بالنسبة لدول شرق أوروبا فكان الهدف من تبنيها لسياسات الإصلاح الاقتصادي هو إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لاعتبارها شرط من شروط قبول انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

لكن نجاح التكتل الإقليمي في ضمان وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها يجب أن يتوفر له شرطان، فالأول أن تكون الدول الأعضاء حريصة على استمرار عضويتها في هذا التكتل، والثاني يتعلق بقدرة ورغبة الدول الأعضاء في التكتل على إلزام بعضها البعض بالوفاء بالتزاماتها ويكون دلك خاصة إذا كان التكتل يضم دولا نامية وأخرى متقدمة.[25]

ب- الدوافع الاقتصادية

-التمتع بوفورات النطاق أي حرية النفاذ لأسواق بعضها البعض وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة المتوسطة لانخفاض تكلفة النقل والشحن، زيادة على استفادة المشروعات من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات وتحسن المواصلات والطرق وجدب العمالة الماهرة، ويمكن تقسيم الوفورات إلى:

الوفورات الداخلية:التي تترتب على اتساع السوق وبالتالي ازدياد الطلب على المنتجات المشروعات ذات المرونة الداخلية الموجبة، إذ يؤدي ازدياد الطلب إلى تمكين المشروعات من استغلال طاقتها الإنتاجية بدرجة أكبر مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة فائض الاستهلاك.

الوفورات الخارجية:التي تترتب على انتقال عناصر النتاج واحتكاك رجال العمال بعضهم ببعض وتظهر في شكل انخفاض منحنيات التكاليف لأغلب الصناعات.[26]

- تحسن معدل التبادل الدولي للدول الأعضاء كمجموعة حيث تزداد قدرة الدول الأعضاء على المساومة مما يسهم في تحسين معدل التبادل الدولي لها.

- زيادة حدة المنافسة نتيجة اتساع نطاق السوق مما يشكل حافزا للمنتجين لتحسين الإنتاج، ويتم القضاء على ظاهرة الاحتكار وما ينتج عنها من ارتفاع الأسعار كما أن زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء قد تؤدي إلى القضاء على المنتجين الأقل كفاءة، مما يحسن من استخدام الموارد الاقتصادية ويزيد من رفاهية المستهلك.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال اتساع السوق وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي والمحلي لتوافر المناخ الملائم من استقرار سياسي واقتصادي واختيار موقع أفضل له، بعد أن يصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية معقولة وليس عشوائية، مما يبعث الثقة لدى رجال الأعمال بإمكانية توزيع المنتجات وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار وبالتالي ارتفاع مستوى الدخل وبالتالي رفع معدلات النمو.

- تأمين الاقتصاد القومي ضد أية سياسات تجارية غير متوقعة من قبل الشركاء والتجاريين خاصة الدول الكبرى، وبالتالي إبرام اتفاقيات التكامل مع هذه الأخيرة يحول دون ذلك.[27]

المبحث الثاني: التكتل الاقتصادي في القارة الإفريقية

انتشر جدل بين المفكرين الاقتصاديين حول نقاط عديدة تتعلق باتفاقيات التكامل أهمها هل تعتبر هذه الاتفاقيات عائقا للتحرير متعدد الأطراف لانطوائها على تحرير تفضيلي للتجارة ؟وما هو الأفضل للدول النامية عند اختيارها لشركائها في التكامل الإقليمي؟ فهل من الأفضل لها الدخول في اتفاقيات تكامل مع مثيلاتها من الدول النامية؟ أم انضمامها إلى الدول متقدمة؟ووفق أي شروط؟

وقد أدى تفاوت النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول المختلفة إلى تفضيل الدول للاتحاد ضمن حدود جغرافية ضيقة النطاق نسبيا، ويقوم هذا الافتراض على أن بلاد الأقاليم الواحدة أكثر تجانسا من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية ولها حضارة وصلات ثقافية من شأنها تسهيل العمل المشترك التحول الديمقراطي.[28]

وقد عرفت القارة الإفريقية انتشارا واسعا للمنظمات الإقليمية الفرعية كمظهر من مظاهر التكتل الاقتصادي، وفيما يلي سوف نتعرض لأسباب ظهور هده المنظمات ثم نتعرض لأبرزها واهتمامها بقضايا التكامل.

1-عوامل ظهور المنظمات الفرعية الإفريقية

إن الهياكل التي أقامها كل مستعمر بين الدول التابعة أوجدت روابط بينها تماثل ما يسعى التكامل الإقليمي لإقامته، سواء في شكل حريات التبادل أو الخدمات المشتركة أو المناطق النقدية، إلا أن الهياكل القطرية والإقليمية التي أرساها الاستعمار وآلت إلى الدول المستقلة لم تكن ملائمة للنهوض بأعباء التنمية ولا تصلح لتوفير قاعدة للتكامل بين دول مستقلة، مما أدى إلى حاجة لإعادة بناء الأطر المؤسسية التكاملية على أسس جديدة.

وبالتالي كانت القارة الإفريقية من أهم الساحات التي تزامن فيها حركات الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمين وهو ما أنشأ ترابطا متميزا في العلاقات بين المستويات القطرية والإقليمية والقارية.[29]

فمقابل دعاوى الوحدة السياسية ظهر تياران فكريان يهتمان بالبعد الاقتصادي، فعارضت نيجيريا خطة نكروما للوحدة السياسية على أساس ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي قبل الحديث عن التكامل السياسي، فالاتجاه الأول تمت مناقشته في مؤتمر من ثماني دول في أكرا في افريل**1958**، ويدعو إلى إقامة إدارة اقتصادية موحدة على مستوى القارة في إطار مشروع نكروما الذي تضمن إقامة حكومة مشتركة وبرنامجا اقتصاديا وصناعيا مشتركا وسوقا افريقية مشتركة وعملة مشتركة ومنطقة نقدية افريقية وبنكا مركزيا إفريقيا ونظام مواصلات قاريا وسياسية خارجية ودبلوماسية مشتركة ونظاما دفاعيا مشتركا افريقية مشتركة وجيشا إفريقيا مشتركا.

أما الاتجاه الثاني فناقشه مؤتمر أديس أبابا (إثيوبيا) في يونيو **1960**، وقد فضل البدء بتجمعات إقليمية جزئية – حتى على الصعيد الاقتصادي– على أساس جغرافي والانطلاق منها إلى نطاقات جغرافية أوسع، ونال تأييد معظم الدول وبناء عليه اقترحت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا تقسيم القارة إلى أقاليم جزئية شرقي وجنوبي– ووسط– وغربي —وشمالي.

كما أقر ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، فقد جاء في ديباجة ميثاق المنظمة "نحن رؤساء دول وحكومات إفريقيا...إذ ندرك مسؤوليتنا...لتقدم شعوبنا الكامل..." كما أن المادة الثانية المحددة لأهداف المنظمة نصت على تقوية إفريقيا وتضامنها وتقوية تعاونها بما في ذلك الجانب الاقتصادي.[30]**

وقد شهد منتصف السبعينات ظهور منظمات إقليمية فرعية هدفها إقامة تجمعات اقتصادية فرعية قوية وصولا إلى توحيد كل الاقتصاديات الإفريقية، وقد حبذت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والتي أنشأت عام **1958**، إتباع أسلوب التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة الإفريقية للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية وتحقيق

تنمية عن طريق التعاون بين مجموعات من الدول بدلا على التعاون القاري لضعف وقلة المواصلات والاتصالات وصعوبة التنسيق.

فرأت اللجنة تقسيم القارة إلى خمس مناطق للتعاون الاقتصادي في القارة (شمال-جنوب —وسط-شرق-غرب) و لم يتم التصريح بذلك إلا في معاهدة أبوجا لعام **1991** المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في المادة **28** منها الداعية إلى تعزيز المجموعات الاقتصادية القائمة وإنشاء مجموعات جديدة وتعزيز التعاون بين هذه المجموعات، وفعلا احترمت المنظمات الفرعية هذه المجالات الجغرافية ما عدى تجمع دول الساحل والصحراء فيضم دولا من شمال وشرق ووسط القارة.[31]

كما أن هناك العديد من الدول هي أعضاء في أكثر من تجمع مثل ليبيا-الكونغو-أوغندا-إريتريا- أنجولا هي أعضاء في ثلاث تجمعات، ومعظم الدول الإفريقية أعضاء في أكثر من تجمع،وذلك للاستفادة من هده العضوية وتساهم في التقارب لتحقيق الوحدة ،فيما ترى بعض الدول وجوب احترام مبدأ العضوية في تجمع واحد لأن ذلك هو الخطوة الصحيحة نحو نجاح التنمية على المستوى الفرعي، لتأتي بعدها عملية التكامل والاندماج بين المنظمات الفرعية على مستوى القارة.

وعرف ظهور هذه المنظمات عدم وجود فاصل زمني كبير بين ظهورها وقد قامت معظمها على أسس اقتصادية رغم أن من بين أهدافها تحقيق أهداف سياسية، لكن بعض المنظمات يسيطر عليها الطابع السياسي في قيامها رغم أنها تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية حسب ما ورد في معاهدة إنشائها،على أساس أن تحقيق الأهداف الاقتصادية سيؤدي إلى تحقيق الأهداف السياسية (مثل الاتحاد الأوروبي)، ومن خلال تسميات هذه المنظمات فأغلبها يحمل الصفة الاقتصادية-باستثناء المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء- مما يعطي مدلولا حول طبيعة الأهداف زيادة على نصوص هذه المنظمات.

ويمكن إرجاع أسباب ظهور هذه المنظمات إلى ما يلي:

1- تأثير الاستعمار:لإفريقيا تاريخ طويل من التكامل الإقليمي يعود بعضه إلى الحقبة الاستعمارية، فالتكتلات الاقتصادية الأولى في القارة الإفريقية لم تكن وليدة إرادة الجماهير الإفريقية ولا انعكاسا لحاجياتها وإنما فرضها الاستعمار الأوروبي لتجميع مستعمراته وربطها مع بعضها البعض تلبية لحاجياته، فقد أسست بعض القوى الاستعمارية جماعات اقتصادية تضم المستعمرات التابعة لها بهدف الاستغلال الأمثل لموارد المستعمرات.[32]

فقد بدأت إرهاصات التكامل في ظل الحكم الاستعماري كإجراء يستهدف تقليص النفقات بمعيار القيام بأداء الوظائف أو في مجال المنظمات الخدمية لخفض العبء على خزانة المستعمر، ويعتبر الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا(**SACE**) هو أقدم تجمع تجاري بين دول نامية حيث أقيم في **1910** ليضم الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية الواقعة في جنوب القارة الإفريقية.

2-الأسباب الاقتصادية:إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى ضعف الأداء الاقتصادي ظلت الطبيعة الانقسامية والتجزيئية للفضاء الاقتصادي الإفريقي في الاقتصاد العالمي بمثابة القيد الرئيس أمام نمو القارة، الأمر الذي دفع إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري، فسعت حكومات الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها —ولو نظريا-احد السبل الأساسية لتحقيق التنمية نظرا لما يوفره من مزايا منها:

-أن التكامل الإقليمي في القارة يلعب دورا أساسيا في بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تسمح بإتباع آليات الإنتاج الكبير لان عوامل الإنتاج في كل دولة على حدة لا تلبي احتياجات المشروعات الكبرى ودلك رغم غناء القارة بكثير من الخامات ومصادر الطاقة المختلفة.[33]

– في غياب الهياكل والأبنية التصنيعية فيتوقع أن تقدم خطط ومشاريع التكامل الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق للتمكين من دخول مرحلة التصنيع، ومن هنا يصبح التكامل أداة لخلق التناغم الاقتصادي اللازم بين الدول.

–إن حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات، وبالتالي على المنتجين تحسين إنتاجيتهم وخفض تكلفة إنتاج الوحدة عن طريق الترشيد في الإنتاج والتخصص وتقسيم العمل داخل نطاق التكامل، بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

–إن حركة العمالة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر رخاء في نطاق التكامل وفقا للفرص الاقتصادية والتوظيف تمثل عاملا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة، لأنه يؤدي إلى تخفيف الضغط على سوق العمل وتوفر دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما أن الدولة المضيفة فإنها تستفيد من تلك العمالة بخفض كلفة الإنتاج وتطوير إمكانياتها وقدراتها التنافسية.

–إن حركة انتقال رأس المال تزيد من احتمالات النمو حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية ونتجنب إهدار الموارد النادرة، وأنه يمكن عبر التكامل إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم بما يساهم في الحد من نزوح رأس المال إلى الخارج، ودلك من خلال استثمار جانب من المدخرات الوطنية في دول الجوار.

–إن التكامل يساعد في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، ويزيد من قدرتها على المساومة مع القوى الاقتصادية الدولية بشأن شروط التبادل الاقتصادي حيث تتطلب تلك المفاوضات خبراء وموارد تتجاوز في تكاليفها وتنفيذها قدرات الدول الإفريقية.[34]

3- الأسباب السياسية: لقد كانت في البداية الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار أحد دوافع التكامل أوالتعاون، فقد كانت هنا كمناطق في إفريقيا لا تزال تخضع للاستعمار كما سعت الدول الإفريقية للابتعاد عن الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي.[35]

ويعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أهم وأبرز دوافع التكامل الإفريقي في إفريقيا، خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من أثار على دول القارة واقتصادياتها خاصة تفوق المجتمع الرأسمالي الذي فرض نموذجه الغربي اقتصاديا وسياسيا على البلدان الإفريقية.

هده السياسات الليبرالية الاقتصادية قد زادت من الضعف وجعلت الدول الإفريقية عاجزة عن تحقيق مطالب مواطنيها سواء من الخدمات العامة أو توفير بنى تحتية مقبولة، مما أدى إلى أن تكون دولا غير فاعلة في الصعيد الدولي وغير قادرة على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية،ولا تزال مكونات السياسة الغربية تجاه القارة الإفريقية تكشف عن الاستغلال والاستتراف بأشكال جديدة هي جوهر الاستعمار الجديد.[36]

كما يرى بعض المختصين في الشؤون والدراسات الإفريقية أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، قد حملت في طياتها أثار دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا حيث يرصد الدكتور إبراهيم نصر الدين بعض الانعكاسات الايجابية لتراجع دور الدولة على ساعي وجهود التكامل في القارة الإفريقية ،منها أن انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر ايجابي ولو بطريق غير مباشر على عملية التكامل الإقليمي، فالدول أدركت عجزها عن مواجهة مشاكل الاندماج الوطني فرادى وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار سياسة

المحاور القائمة على أساس إيديولوجي، وتبنت معظم الدول الإفريقية آليات السوق والتحول الديمقراطي وهو أمر اعتبره البعض شرطا أوليا من شروط قيام ونجاح عملية التكامل الإقليمي.[37]

كما أن إقامة التجمعات في إفريقيا عامل جوهري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول حيث يوفر إطار التسوية وحل الصراعات المكلفة، فمثلا يمكن تحويل منطقة البحيرات العظمى إلى منطقة رفاهية اقتصادية والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية وغيرها من أسس الانتماءات الأولية الضيقة،فالانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا أفضت إلى حروب دمرت الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية لذلك فانه يمكن تخفيف حدتها من خلال وضع كيانات إقليمية أوسع.

2-أهم المنظمات الإقليمية الاقتصادية في أفريقيا ومعالجتها للتكامل

إن ظهور منظمة الوحدة الإفريقية لم يمنع ظهور منظمات إقليمية فرعية جديدة في القارة الإفريقية إذ لم يكتفي الأفارقة بمنظمة إقليمية شاملة وانخرطوا في منظمات إقليمية فرعية، ولقد اتجهت الجماعة الاقتصادية الإفريقية إلى تقسيم القارة الإفريقية إلى مناطق وشجعت على أن تحترم المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، ذلك التقسيم زيادة على العامل الاستعماري الذي أدى إلى جمع بين دول خضعت لنفس المستعمر، فظهرت منظمات عديدة سوف نتعرض بصفة مختصرة إلى أهمها:

أ- جماعة شرق إفريقيا

ظهرت الهيئة العليا لشرق إفريقيا التي تأسست رسميا في يناير **1948** والتي هي بدورها خلفت مؤتمر حكام شرق إفريقيا الذي تأسس في **1926**، فوفقا لاتفاقية ودستور منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا في ديسمبر**1961** تم استبدال الهيئة العليا للحكام بمنظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا.

وفي جوان **1960** حضر جوليوس نيريري قمة افريقية في أديس أبابا وطرح لأول مرة فكرة وحدة شرق إفريقيا قبل الاستقلال، وقد أدى الاهتمام بتوزيع النشاط الصناعي في بداية الاستقلال إلى إنشاء دول ثلاث هي كينيا وأوغندا وتنزانيا في **1961**"**منظمة الخدمات المشتركة**"(**EACO**) لتحل محل المفوضية العليا(الهيئة العليا) وحاولت إقامة اتحاد سياسي لشرق إفريقيا إلا أن أوغندا عارضته.[38]

لكن بقيت المنظمة تعاني من متاعب تجد مرجعيتها في أن منافع العضوية تذهب إلى كينيا بصورة أكبر من الدول الأعضاء لأنها تهيمن على التجارة في السلع المصنعة فيما بين الأعضاء، ثم قام اجتماع وزاري في كمبالا (أبريل**1964**) لتصحيح توزيع النشاط الصناعي، ووقع رؤساء الدول الثلاث في كمبالا في**6** جوان **1967**معاهدة للتعاون الشرق الإفريقي أنشأت بمقتضاها "**جماعة شرق إفريقيا** (**EAC**) **East african community**–وسوق مشتركة وأرست المبادئ التي أخذت بها منظمة الخدمات المشتركة لشرق إفريقيا مقرها في أروشا(تنزانيا)، ودخلت التنفيذ في **1967/12/1**ومدتها**15** سنة ووضعت أسس السوق المشتركة لشرق إفريقيا، وقد وقع على هذه الاتفاقية كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا، وفتح الباب للدول الأخرى للانضمام فتقدمت الصومال وأثيوبيا بطلبات العضوية وبورندي وزامبيا كأعضاء مشاركين في عام **1968**.[39]

وكان هدفها البعيد هو إقامة اتحاد اقتصادي يطبق تعريفة جمركية ورسوم إنتاج موحدة ويحظر فرض قيود على التجارة الدولية باستثناء المنتجات الزراعية وضريبة التحويل بالنسبة إلى السلع الصناعية، لكنها تغاضت عن مشكلة توزيع المنافع في القطاع الصناعي فتفاقمت عبر الزمن واستفادت الجماعة من مؤسسة "الخدمات المشتركة" كما أضافت هيئات مشتركة أخرى مثل منظمة البحث الزراعي ومنظمات لبحوث الموارد الأولية والصحة والأرصاد الجوية.

وفيما يخص التبادل التجاري وضريبة التحويل نصت المعاهدة على إلغاء الرسوم على التجارة البينية وعدم فرض أي قيود كمية على الواردات من منتجات الأعضاء وضمان حرية تجارة الترانزيت للبضائع المتجهة إلى أعضاء آخرين، وكلفت مجلس السوق المشتركة بإزالة ما هو قائم من فروق بين رسوم الإنتاج سعيا إلى التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة.

وتعرض عمل الجماعة للشلل عندما توقفت اجتماعات سلطتها بسبب رفض الرئيس التنزاني جوليوس نيريري الاجتماع بالرئيس الأوغندي عيدي أمين الذي أتى به انقلاب عسكري في يناير **1971**.

انهارت الجماعة رسميا في خلال عشر سنوات رغم أنها كانت تعتبر من التجارب الواعدة بالنجاح وتحول أعضائها في **1978**الى منطقة التجارة التفضيلية، وبعد زوال نظام عيدي أمين عقد رؤساء الدول الثلاث اجتماعا في يناير **1980**لكنه لم يسفر عن شيء، وبعد جولات من المفاوضات عقدت في **1984** اتفاقية تصالح ثم بموجبها الاتفاق على توزيع أصول وخصوم الجماعة وتضمنت الاتفاق على البحث عن سبل جديدة لتعزيز التعاون فيما بين أعضائها، وأقيمت في أواخر **1993**"**المفوضية الثلاثية الدائمة للتعاون الشرق الإفريقي**"للسنوات الخمس مارس**1996**الى مارس**2001** وإنشاء مجالس ولجان قطاعية لتقوم بوضع تفاصيل التعاون في المجالات المختلفة.

وطالب رؤساء الدول في**1997** المفوضية الثلاثية بالعمل على تطوير اتفاقياتها إلى معاهدة تم التوقيع عليها في اواخر**1999**لتدخل حيز التنفيذ بعد استكمال الدول الثلاث التصديق عليها في منتصف **2000** وإعلان قيام جماعة شرق إفريقيا في **2001** مع إنهاء وجود المفوضية الثلاثية وأمانتها العامة ونقل أصولها وخصومها والعاملين فيها إليها.[40]

وتمثلت أهداف الجماعة الجديدة في توسيع وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحة والتعليم والتكنولوجيا والدفاع والأمن والشؤون القانونية والقضائية بمافيه مصلحة مشتركة للجميع.

ويتم دلك من خلال إقامة اتحاد جمركي كمرحلة ابتدائية للجماعة وسوق مشتركة يعقبها اتحاد نقدي وصولا إلى اتحاد فيدرالي سياسي لدول شرق إفريقيا، وتأثرت صيغة المعاهدة بالتطورات التي شهدها الفكر العالمي مؤخرا ويمضمون معاهدة أبوجا للجماعة الاقتصادية الإفريقية، فنصت على السعي لإحداث نمو متواصل في الأنشطة الاقتصادية وتنمية متكافئة للإقليم باستخدام رشيد لموارده الطبيعية وحماية البيئة وتعزيز وتقوية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وإقامة مشاركة لشعوب الإقليم في إحداث تنمية مشتركة محورها الناس، وأكدت على تشجيع الحكم الجيد بما في ذلك التمسك بالأصول الديمقراطية وسيادة القانون والمساءلة والشفافية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين النوعين والنهوض بدور المرأة في التنمية وكذلك العمل على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الإقليم وحسن الجوار بين الدول الأطراف ومراعاة مبدأي التتام والتماثل من اجل تحقيق الصالح المشترك وعدالة توزيع المنافع.

وقد حددت المعاهدة خطوات التكامل فنصت المادة **75** من المعاهدة على أن يجري خلال أربع سنوات إعداد بروتوكول بإنشاء اتحاد جمركي يتضمن قاعدة عدم التماثل وإلغاء الرسوم الداخلية والضرائب ذات الأثر المماثل وإزالة القيود غير التعريفية ووضع تعريفة خارجية مشتركة وقواعد المنشأ والأعراف والإعانات والرسوم المعادلة وإعادة التصدير وتبسيط وتنسيق وثائق وإجراءات التجارة وتتم إقامة الاتحاد بصورة تدريجية وفقا لما يقرره المجلس، ويعقب الاتحاد الجمركي إعداد بروتوكول بإقامة سوق مشتركة تتحقق بموجبها حرية انتقال العمل والسلع والخدمات ورأس المال وحق ممارسة النشاط الاقتصادي ودلك بصورة تدريجية يقررها المجلس.[41]

ب- السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية

على مستوى إقليم شرق وجنوب إفريقيا فقد اتخذت الترتيبات في البداية شكل إقامة "منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا"(**PAT**)في **1979**، ثم تحولت هذه المنطقة إلى "السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(**COMESSA**)في **1994**لتقترب من الصيغة التي أوجدتها معاهدة أبوجا وتصبح أول إقليم إفريقي يستكمل إقامة منطقة تجارة حرة في **2000** وينتقل إلى مرحلة الاتحاد الجمركي في **2004.**

وقد حدد الفصل العاشر من معاهدة السوق فترة عشرة سنوات لإقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، ولهذا الغرض يبدأ استكمال برنامج لإزالة الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة على التبادل البيني بحلول**2000/10/1** وتتعهد الدول الأعضاء بعدم فرض أي رسوم جديدة على المنتجات المتبادلة وفقا لأحكام السوق، وأعلنت القمة غير العادية الأولى المنعقدة في لوساكا قيام منطقة التجارة الحرة اعتبارا من**2000/10/31** – وهي المنطقة الأولى من نوعها في القارة الإفريقية– بعضوية تسع دول هي جيبوتي وزامبيا وزيمبابوي والسودان وكينيا وملاوي ومدغشقر وموريشيوس ومصر على أن تنضم إليها باقي الدول الأعضاء لاحقا، والى أن يتحقق دلك يجري التعامل معها بنفس نسب تخفيض الرسوم التي تحققها ولحقت بها سيشل في جوان**2001** وأوغندا وبورندي في اكتوبر**2001** وترتب على انسحاب تترانيا من الكوميسا إلغاء الإعفاء الجمركي المتبادل بينها وبين باقي دول السوق.

وتحدد **2004/12/8** موعدا وتاريخا لإنشاء الاتحاد الجمركي تطبق فيه تعريفة خارجية موحدة في المنطقة الحر على جميع صادرات الدول غير الأعضاء في الكوميسا إلى دول المنطقة بنسبة **0% 5% 15% 30%** على كل السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة والسلع النهائية على التوالي.[42]

حققت المنظمة بعض أهدافها في تخفيض التعريفة الجمركية بدرجات متفاوتة بين **80%و90%**من التعريفة، فقد قامت مصر بعد دخولها بعام واحد للتجمع بإعلان التعريفة الجمركية بنسبة**90%**مع دول هذه المنطقة استعدادا للتجارة الحرة تماما في العام القادم، وأزال بعضها حواجز التعريفة تماما مما أدى إلى زيادة التجارة البينية بنسبة**20%**كما نمت تجارتها مع الأطراف الثالثة بنسبة**7%**، أما تسهيلات الترانزيت فقد خفضته تكاليف التجارة والنقل بنسب **25%**وحققت درجة من سهولة تنقل السلع فيما بين أعضائها، وقد بدا جديا تحقيق هذا الهدف في اجتماع رؤساء هذه المنظمة للمرة الرابعة في مايو بنيروبي واتخذوا للاجتماع شعار العد التنازلي لخلق منطقة التجارة الحرة في أكتوبر **2000.**

كما تم تحقيق تقدم في إزالة العوائق غير التعريفية مثل تراخيص الاستيراد وإزالة ضرائب وقيود الصرف الأجنبي وإلغاء حصص الاستيراد والتصدير وتبسيط إجراءات الجمارك، لكن لازالت هناك حاجة لتحسين هياكل الاستيراد والتصدير وتبسيط إجراءات الجمارك، وهناك حاجة لتحسين هياكل النقل والاتصالات الإقليمية وتخفيف قيود التأشيرات وزيادة المعلومات والقدرة على الوصول للمعلومات حول الفرص التجارية وخفض الإجراءات الجمركية والإدارية على نقاط الحدود.[43]

ج- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES"الايكواس"

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من بين أهم المجموعات الفرعية في القارة الإفريقية،ويمثل هذا التجمع نموذجا للمنظمات النوعية الهادفة لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي وقد طرح مشروع إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات خلال لقاء الذي جرى في منروفيا في أبريل **1968**، وهي الفكرة التي أحيتها نيجيريا وتوجو سنة**1972** بغرض إنشاء تجمع اقتصادي لدول المنطقة.[44]

فتم التوقيع في**4/17/ 1973**على اتفاقية أبيدجان المنشئة للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا محتفظة بنفس الأعضاء باستثناء بنين فضمت المجموعة ست دول هم:بوركينافاسووكوت ديفوارومالي وموريتانياوالنيجروالسنغال وأصبحت سارية من مطلع عام **1974** وقد انضمت بنين إلى المجموعة لاحقا في عام **1984**، وتهدف إلى تطوير التعاون في مجالات التبادل التجاري والجمارك من خلال تطبيق اتفاقية المعاملة التفضيلية حيث يتم إعفاء المنتجات الصناعية من الضرائب والرسوم الجمركية وتطوير سياستها التعاونية في مجلات الزراعة والنقل والمواصلات.

غير أن الاتفاقية لقيت نفورا من بعض الدول وبعد مداولات طويلة تم التوقيع على المعاهدة التي أنشأت بموجبها مجموعة جديدة باسم المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ايكواس–**ECOWAS**) وذلك في مدينة لومي بالتوغو(او بلاغوس) بتاريخ **28 /5 /1975** ودخلت حيز التطبيق في جويلية **1975** واعتبرت منظمة إقليمية تعمل في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والغرض من إنشائها تأسيس سوق مشتركة واتحاد جمركي لتلك الدول.[45]

إذ تهدف الاتفاقية إلى خلق تعاون اقتصادي واندماج بغية الوصول إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يؤدي إلى تنمية وتقدم اقتصادي في غرب القارة الإفريقية، وحسب المادة الثانية من الاتفاقية فهي تهدف إلى تحقيق التنمية والتعاون الاقتصادي في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة في مجال الصناعة والنقل والاتصالات السلكية والزراعة والعلوم الطبيعية والجوانب التجارية والنقدية والشؤون الثقافية والاجتماعية، والرفع من مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء لتحقيق النمو والتقدم وصولا إلى إزالة الحواجز الجمركية على التجارة البينية وتسهيل انسياب التجارة ورأس المال وانتقال الأشخاص وتنسيق السياسات الاقتصادية، سواء بإقامة نظام مشترك للتعريفة الجمركية الخارجية اتجاه الدول غير الأعضاء وإقامة نظام ضريبة التعاون الجهوي وذلك وفق برامج زمنية تهدف إلى تحقيق الاندماج بين الدول الأعضاء[46]

في عام**1991** أدرك الرؤساء الدول الأعضاء بالايكواس ضرورة مراجعة معاهدة المنظمة وإجراء بعض التعديلات على أهداف المنظمة، وذلك بسبب ظهور تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية من قبل الدول الأعضاء تجاه التطورات المستقبلية مع وعي هذه الدول بأهمية التوسع في نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي فوافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على صيغة المعاهدة المنقحة في جوان **1993**.

وقد ذكر أن الهدف من إنشاء المنظمة في البند الثالث من المعاهدة المنقحة هو تحقيق التعاون والتكامل من اجل إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب إفريقيا، وهو هدف أكثر طموحا ويمثل خطوة أوسع نحو التعاون والتكامل الإقليمي، وتتمثل خطوات تحقيق هذا الهدف في التنسيق بين السياسات الاقتصادية المحلية وإنشاء سوق مشترك واتحاد اقتصادي ونقدي وتبني سياسات موحدة على المستوى الإقليمي في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية.[47]

خاتمة

في ختام هده الدراسة السريعة لظاهرة التكامل الإقليمي خاصة الاقتصادي منه ومحاكاة القارة الإفريقية للتطورات العالمية في هذا المجال، يمكن استخلاص النتائج وتقديم التوصيات التالية:

– تعتبر ظاهرة التكامل الدولي الإقليمي من أبرز الظواهر التي تنال اهتمام المتخصصين في مجال العلاقات الدولية باعتباره أحد الحلول المناسبة لإشكالية عجز الدولة عن الوفاء بوظائفها الأساسي، ويزداد اليوم الاهتمام بالتكامل الإقليمي باعتباره إحدى الخيارات التي تطرح لمواجهة إشكالية عولمة الاقتصاد العالمي

– بالنسبة لأشكال التكامل الاقتصادي هناك من يجعل مباشرة وراء شكل الاتحاد الجمركي شكل الوحدة الاقتصادية ،معتبرينه اتحاد جمركي تدعمه حرية انتقال الأيدي العاملة ورأس المال بين الدول أعضاء الاتحاد وتنسيق

السياسة النقدية والاقتصادية والاجتماعية وينتهي بالاندماج الاقتصادي التام، حيث تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد دولة واحدة، ويعتبر الاندماج الاقتصادي أقوى مظهر للتكتل الاقتصادي ويؤدي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وقد ينتهي بالوحدة السياسية.

– إن التكامل الاقتصادي يرتبط بمدى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها وانعكاساتها على الدول المنظمة للمنطقة، أي بحصولها على فوائد من هذا التكتل وهذا لن يكون إلا بتوفر الثقة بين دول التكتل في تنفيذ الالتزامات، ويكون ذلك خاصة بين الدول التي تجمعها رقعة جغرافية واحدة ويضمها إطار من العلاقات الثقافية والتاريخية ،دون أن ننسى دور تقارب وجهات النظر السياسية بين الزعماء في هذه البلدان.

– يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي إلى حد بعيد على نوع وكفاءة المؤسسات والأجهزة التي تشرف وتوجه نشاطه، ولا يوجد نمط واحد من لمؤسسات لذلك يجب على كل تكتل أن يقوم بوضع المؤسسات والتنظيم الذي يتلاءم مع أوضاعه نظرا لاختلاف الظروف والحاجيات.

وتحتاج مؤسسات التكامل إلى صلاحيات كافية لتقوم بدورها على أتم وجه من خلال دراسة المشاكل والمشروعات والقرارات لأن الدول لا تستطيع أن تتوقع مقدما جميع الإجراءات والالتزامات الضرورية لتحقيق أهداف التكامل.

– إن التكامل الاقتصادي يتطلب السرعة في اتخاذ القرارات وتطبيقها لكن لا يعني دلك التسرع واعتماد مشروعات مفرطة في الطموح لأن دلك يؤدي إلى تفككها في وقت قصير لذلك يجب القيام ببحوث تستهدف معالجة المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة في ظل الظروف والعوامل المحيطة والمؤثرة.

وبالتالي فإن إعطاء مزيد من الوقت للبحث المتعلق بقضايا التكامل يقلل من النتائج السلبية من خلال اختيار الأسلوب الملائم للتكامل الاقتصادي وظروف ومشاكل الدول، فكثير من الدول قد دفعها طموحها إلى السعي لتحقيق درجة متقدمة من درجات التكتل الاقتصادي لا تتناسب ومرحلة التطور التي تجتازها، وذلك تقليدا لصور تكامل للدول المتقدمة من دون مراعاة لاختلاف الظروف القائمة مما نتج عنه فشل المحاولات وإهدار لمواردها.

الهوامش

1- نظريات التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائ، **2008**، ص**7**

2-السيد مصطفى أحمد أبو الخير،النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية،**2010**، بيروت –لبنان، ص**13**

3-عامر مصباح، نفس المرجع، ص**7**

4- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص**11**

5-عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس بنغازي–ليبيا، دار الكتاب الوطنية، **2008**، ص**10**

6- عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، **2006**، ص**93**

7-محسن أحمد محمود الخضيري، التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، من قسم النظم السياسية والاقتصادية(اقتصاد)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، **1980**، ص**1**

8- محسن أحمد محمود الخضيري، نفس المرجع، ص**4**

9-حنان حسين رمضان نظير، التكامل الاقليمي بين النظرية والواقع، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، **2005**، ص**1**

10-حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع، ص**1**

11- يلاحظ المتخصصين أن الدولة لم تنقل بعد جزءا من صلاحياتها أو جزءا من سيادتها أو جزءا من ولاء المواطن لها إلى المنظمات الإقليمية أو الدولية التي تنتمي إليها إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحها مؤقتا. أنظر: محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة "دراسة المفاهيم والنظريات"، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.لبنان،**1999** ص**167.**

12-عامر مصباح، نفس المرجع، ص**15**

13- محسن أحمد محمود الخضيري، نفس المرجع، ص**5**

14-حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع،ص**7**

15- محسن أحمد محمود الخضيري، نفس المرجع، ص**6**

16-عمر إبراهيم العفاس، نفس المرجع، ص **48**وما بعدها

17- حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع، ص**6**أو انظر عمر إبراهيم العفاس، نفس المرجع، ص**33** إلى**39.**

18- محسن أحمد محمود الخضيري، نفس المرجع، ص**11**

19-حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع، ص**8**

20-بدير جبر أحمد المرساوي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا"بين النظرية والتطبيق"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، **1978**، ص**18**وما بعدها.

21-هناك من يعتبر الاتحاد السياسي من أشكال التكامل الاقتصادي فإلى جانب الاتحاد الاقتصادي يتم تكوين برلمان مشترك وغيره من المؤسسات اللازمة لتحقيق سيادة دولة واحدة لكن هناك من يرى أن هذا النوع لا يمكن اعتباره شكلا من أشكال التكامل الإقليمي لأنه قد لا يرتبط بأي دافع اقتصادي مثل توحيد ألمانيا الشرقية والغربية عام **1990** . انظر حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع، ص**9.**

22-محمد بوعشة، نفس المرجع، ص**167**

*لكن قد ينتج على التكامل الإقليمي أثار عكسية نتيجة لإعادة توزيع الدخل بين الدول الأعضاء وتركيز الصناعات في بعض الدول مما يدفع الدول المتضررة إلى محاولة الانفصال عن التكتل وبالتالي تزداد الخلافات وترتفع درجة عدم الاستقرار وتعتبر الحرب الأهلية بين ولايات شمال وجنوب أمريكا عام **1828** دليلا على ذلك حيث مكنت التعريفة الجمركية المشتركة على واردات السلع الصناعية من الخارج المنتجين المتخصصين في إنتاج هذه السلع في ولايات الشمال من فرض سعر مرتفع على صادراتهم إلى الجنوب

مما أدى إلى إعادة توزيع للدخل من الجنوب إلى الشمال واندلاع الحرب الأهلية بينها لدلك يجب تبني سياسات تكاملية تعوض الدول المتضررة من إجراءات هذا التكامل لتفادي النتائج العكسية حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع، ص**11**

23-السيد مصطفى أحمد أبو الخير، نفس المرجع، ص**72-73**

24- محسن أحمد محمود الخضيري، نفس المرجع، ص**2**

25- حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع، ص**13**

26- محسن أحمد محمود الخضيري، نفس المرجع، ص**9**

27-حنان حسين رمضان نظير، نفس المرجع، ص**15**

28-عبد القادر رزيق المخادمي، نفس المرجع، ص**94**

29-محمد محمود الإمام، نفس المرجع، ص**74**

30-ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، من كتاب وثائق افريقية لعبد السلام محمد شلوف وآخرون،، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر والإعلان، **2001** ص**172** وما بعدها

** لكن كانت الأولوية للأهداف السياسية على الأهداف الاقتصادية حيث لم يطرح الميثاق ترتيبات تكاملية اقتصادية من أي نوع ودلك اعتقادا أن مجرد تحقق الحرية السياسية يؤدي إلى تحقق نمو اقتصادي سريع خاصة لثراء القارة بالموارد البشرية والطبيعية لكن بعد حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها بدا من الواضح أن اقتصادياتها الموروثة أضعف وأصغر من أن تكون قاعدة لنمو اقتصادي دائم وظلت إفريقيا مهمشة في الاقتصاد العالمي خاصة مع تراجع أسعار المواد الأولية انظر محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا–الضرورات والمعوقات–الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة لقاهرة، مصر**2007**، ص**81**

31-البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا "دراسة لأبرز المنظمات"، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، **2008** ص**29**

32-أمين إسبر، مسيرة الوحدة الإفريقية، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، لبنان، **1983**، ص **159**

33-محمد عاشور، نفس المرجع، ص**21**

34-عبد السلام نوير، محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا"دراسة نظرية ميدانية"، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، **2007**، ص**56-57**

35-محمد الجبالي، السوق الإفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد، دون طبعة، جامعة القاهرة، ص**39**

36-عبد السلام نوير، محمد عاشور،ن فس المرجع، ص**56**

37-محمد عاشور، نفس المرجع، ص**26**

38-محمد محمود الإمام، نفس المرجع، ص**104**

39-أمين إسبر،نفس المرجع،ص**179**

40-محمد محمود الإمام،ن فس المرجع، ص**111**

41-محمد محمود الإمام، نفس المرجع، ص**111**

42- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، **2007**، ص **257**

43-صلاح الدين حسن السيسي، نفس المرجع، ص**256**

44-البشير الكوت، نفس المرجع،ص**143**

45-محمد المجذوب، التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، **2007**، ص**481**

46-البشير الكوت، نفس المرجع، ص**144** أو انظر: أمين إسبر ص **163-164**

47-عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق"رؤية مستقبلية"، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، **2006**، ص**224**